الأمم المتحدة

A/HRC/33/62

الجمعية العامة

Distr.: General
5 September 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والثلاثون
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا*

مذكرة من الأمانة

واصلت كمبوديا تنفيذ عدد من البرامج الطموحة التي سيؤدي إنجازها إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان في البلد. وتعمل الحكومة أيضاً من أجل تقديم تقرير منتصف المدة الطوعي لينظر فيه الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. ورغم ملاحظة العديد من التطورات الإيجابية في حالة حقوق الإنسان، فقد غطى عليها الوضع السياسي السائد الذي يتسم بتزايد أعداد حلالات الاعتقال والاحتجاز لشخصيات فاعلة في المجتمع المدني وأعضاء في أكبر حزب معارض، وبفرض قيود علنية وسرية على الفاعلين في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وكانت المقررة الخاصة قد تشجّعت، أثناء بعثتيها إلى كمبوديا، لما لمسته من رغبة المحاورين الحكوميين في الانخراط في المناقشات. وفي سبيل المضي في هذا الحوار وسعياً لإيجاد حلول لزيادة احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في كمبوديا تنفيذاً لالتزامات الدولة بموجب المعاهدات، قدمت صاحبة الولاية عدداً من التوصيات، وهي تشجع الحكومة على النظر فيها بهدف وضع برنامج عمل يشمل جدولاً زمنياً واضحاً للتنفيذ.

* قُدِّمت هذه الوثيقة إلى دوائر المؤتمر متأخرة عن موعدها من دون تقديم التفسير المطلوب بموجب الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ باء.

GE.16-14989(A)
1614989

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- يُقدّم هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقرار المجلس ٢٣/٣٠. وخلال الفترة قيد الاستعراض، رصدت المقررة الخاصة حالة حقوق الإنسان في كمبوديا، وتلقت معلومات من مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمواطنون العاديون.

٢- واضطلعت المقررة الخاصة ببعثتين إلى كمبوديا: الأولى من ١٧ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، والثانية من ٢١ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦. وكما ذكر شفوياً إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثلاثين، قررت المقررة الخاصة الوفاء بولايتها من خلال التركيز على الفئات المهمشة، مستخدمةً مسألة التمييز لتقييم الحالة السائدة لحقوق الإنسان. وحددت صاحبة الولاية فئتي النساء والشعوب الأصلية محور تركيزها في بعثتها الثانية. ويبيّن هذا التقرير النتائج الأولية التي خلصت إليها المقررة الخاصة من البعثتين كلتيهما. وتعرب المقررة الخاصة عن امتنانها للحكومة على حفاوتها وتعاونها الكامل خلال بعثتيها.

٣- وقد رحب بالمقررة الخاصة رئيس وزراء كمبوديا، السيد سامدك أكياك موحا سينا بادي تيكو هون سين، والتقت بعدد من أعضاء الحكومة والجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والفريق القطري للأمم المتحدة والشركاء في التنمية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، التقت أيضاً بنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، السيد سامدك كرالاهوم سار خنج، ونائب رئيس الوزراء والوزير المسؤول عن مجلس الوزراء، السيد سوك آن، ورئيس مجلس الشيوخ، السيد سامدك فيبول سينا فيدكي ساي تشوم، ورئيس اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، السيد ماك سامباث، ووزير التعليم والشباب والرياضة، السيد هانغ تشون نارون، ووزير البيئة، السيد ساي سام أل، ووزير العدل، السيد أنغ فونغ فاثانا، ووزير العمل والتدريب المهني، السيد إيث سامهنغ، ووزير التنمية الريفية، السيد شيا سوفارا، والقائم بأعمال رئيس الجمعية الوطنية، السيد نغون نهل، ووزير الثقافة والفنون الجميلة، السيد فيونغ ساكونا، ووزير الدولة ووزير إدارة الأراضي والتخطيط العمراني والبناء، السيد إيم تشون ليم، والوزيرة المنتدبة لشؤون المرأة، السيدة هوى ساميث، ورئيس اللجنة الأولى لحقوق الإنسان والشكاوى والتحقيقات في الجمعية الوطنية، المهندس تشاي إيانغ، وغيره من أعضاء اللجنة، ورئيس اللجنة الأولى لحقوق الإنسان والشكاوى والتحقيقات في مجلس الشيوخ، السيناتور هونغ كورم، وغيره من أعضاء اللجنة، ورئيس اللجنة الوطنية للانتخابات، السيد سيك بونهوك، وأعضاء وموظفي اللجنة الآخرين.

ثانياً- الحالة العامة لحقوق الإنسان

٤- تحدثت حكومة كمبوديا عن نجاحات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[١]. ومن الجدير بالذكر أن كمبوديا أضافت هدفاً تاسعاً بشأن إزالة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب ومساعدة الضحايا. فقد خفضت كمبوديا العدد الرسمي للفقراء (١٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٤) وحالات وفيات الأمومة، ورفعت معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، وخفضت معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والسل. واستمر معدل النمو الاقتصادي في الارتفاع ليصل في عام ٢٠١٥ إلى نسبته ٧ في المائة؛ وسيتيح إطلاق الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) في عام ٢٠١٥ المزيد من فرص النمو الاقتصادي ونمو العمالة.

٥- غير أن شرائح المجتمع لم تتمتع جميعها على قدم المساواة بمزايا هذه التطورات. وهناك حاجة إلى مواصلة الجهود للوصول إلى الشرائح الأكثر ضعفاً في المجتمع كما يتضح من عدم تحقيق تقدم نسبي كبير في المؤشرات والأهداف المتعلقة بعمالة الأطفال وسوء تغذيتهم، والمساواة بين الجنسين، والمرافق الصحية الأساسية والاستدامة البيئية (ولا سيما في المناطق الريفية). ثم إن تزايد التفاوت في الدخل يجعل الذين يعيشون بالكاد فوق خط الفقر معرضين بشدة للتأثر. وتطلعاً إلى الأمام، أفادت الحكومة أن استراتيجيات أولية لمعالجة أهداف التنمية المستدامة سوف تُنجّز بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

٦- وخلال الفترة قيد الاستعراض، فإن عدداً من القوانين المعتمدة، وقوانين أخرى يجري صياغتها فيما يبدو، سوف يكون لها انعكاسات على حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وكانت هناك أيضاً موجة من الاعتقالات والاحتجازات والاتهامات والإدانات ضد أعضاء الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وبالنظر هذه التطورات مجتمعةً، فهي تشير إلى أن القانون يُستخدم بشكل متزايد لتقييد الحيز الديمقراطي في البلد.

٧- ويؤثر الوضع السياسي على حماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان في البلد. وقد بدأت الفترة قيد الاستعراض باتفاق حول "ثقافة الحوار" بين حزب الشعب الكمبودي، وهو الحزب الحاكم، وحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، وهو أكبر حزب معارض، والذي دخل حيز النفاذ ولكنه لا يزال تحت ضغط. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، تعرض عضوان من حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي لهجوم على يد حشد كبير من الناس خارج بوابة الجمعية الوطنية مباشرة. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، أدانت المحكمة ثلاثة من أعضاء وحدة الحراسة الشخصية لرئيس الوزراء بتهم ذات صلة بذلك الحدث[٢]. ووجهت تهم إلى العديد من كبار أعضاء حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، بما في ذلك أعضاء من البرلمان الذين رفعت عنهم حصانتهم البرلمانية، أو لا تزال قضاياهم عالقة: غادر رئيس حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، السيد سام رينسي،

(١) Royal Government of Cambodia, End Country Report on Achieving Cambodia's Millennium Development Goals 2003-2015, Ministry of Planning, Phnom Penh, November 2015.

(٢) أدين ثلاثة من أعضاء الوحدة في أيار/مايو ٢٠١٦ فيما يتصل بهذه الهجمات.

كمبوديا في عام ٢٠١٥ ولا يزال في الخارج في أعقاب إعادة فتح قضايا قديمة ضده؛ ووجهت تهم التشهير أو محاولات رشوة أحد الشهود إلى نائب رئيس حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، السيد كيم سوخا وأعضاء من المجتمع المدني (وأيضاً ضد أحد مسؤولي حقوق الإنسان بالأمم المتحدة)[٣]؛ وقد يُحاكم عضو من حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي معين في اللجنة الوطنية للانتخابات فيما يتصل بمظاهرة جرت في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤[٤]. وفي قراره الصادر في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٦ بشأن خمس قضايا تتعلق باثني عشر برلمانياً من حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، لاحظ مجلس إدارة الاتحاد البرلماني الدولي "تدهور الوضع السياسي" في كمبوديا.

٨- وانسحب حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي من المشاركة في الجمعية الوطنية في عدة مناسبات، وكانت العلاقات بين الأحزاب السياسية متوترة. ويؤثر مثل هذا الوضع على العملية التشريعية في الوقت الذي من المقرر أن تناقش فيه العديد من القوانين المهمة التي لها تأثير على حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن انتخابات البلديات/*السانغكات* لن تجري قبل سنة والانتخابات الوطنية قبل سنتين، فإن الوضع السياسي بدأ يوجه الانتباه بالفعل بعيداً عن العديد من خطط العمل والاستراتيجيات الإيجابية التي تقوم الحكومة بصياغتها وتنفيذها. وتهدف العديد من هذه المبادرات، بما في ذلك برامج بشأن حقوق المرأة، والتعليم، والبيئة، والحقوق في الأراضي إلى تحسين حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وبدون بذل جهود مصالحة حقيقية من جانب الحزبين السياسيين الرئيسيين لإعادة إرساء ثقافة الحوار في جو من الاحترام المتبادل، يمكن أن تتدهور حالة حقوق الإنسان في كمبوديا تدهوراً أكبر في الأشهر القادمة. وعلى جميع القادة المنتخبين مسؤولية التصرف في مصلحة أولئك الذين يمثلونهم، والعمل معاً للحفاظ على السلم القومي والنظام العام، بدلاً من تأجيج الاضطرابات المدنية من خلال الإجراءات والخطب المؤدية إلى الانقسام.

٩- وفيما يتعلق بمسألة طرحت شفوياً أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته الثلاثين – مركز الشؤون الاجتماعية بري سبو، الذي أصبح اسمه الآن مركز التماس المشورة – يشار إلى أن الناس، بما في ذلك الأطفال والبالغون المستضعفون ذوو الاحتياجات الطبية والإعاقات النفسية والاجتماعية، يُحتجزون بانتظام في الشوارع وفي مرافق سيئة التجهيز. والكثير منهم لا هم مشردون ولا هم بلا أُسَر. وتلاحظ المقررة الخاصة الإعلان الأخير الصادر عن رئيس الوزراء الذي يفيد بأنه ينبغي تشغيل مركز التماس المشورة أو إغلاقه، وتتفق معه على ذلك، وتحث على الإفراج عن الأشخاص المحتجزين ضد إرادتهم وعلى إنشاء مراكز للرعاية الاجتماعية مجهزة بشكل سليم ومزودة بتمويل كاف وقادرة على تقديم المساعدة المناسبة إلى الأشخاص المحتاجين.

(٣) جميعهم حالياً في الحجز السابق للمحاكمة ما عدا السيد سوخا ومسؤول الأمم المتحدة.

(٤) في تموز/يوليه ٢٠١٥، أدين ١١ من أعضاء ومؤيدي حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي بجرائم فيما يتصل بالمظاهرة.

ثالثاً- الفئات الضعيفة والتمييز

١٠- تقوم حقوق الإنسان الدولية على مبدأ ضرورة تمتع جميع الأشخاص بالحريات والحقوق كافة ودون تمييز. لكن في جميع المجتمعات ثمة فئات مهمشة يكون تمتعها بالحقوق منقوصاً بطريقة أو بأخرى، مثل الأقليات والسكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً والمثليين والمثليات وأولئك الذين يتخذون خيارات حياتية ليست سائدة في البلد الذي يعيشون فيه. ويسعى الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة إلى الحد من عدم المساواة داخل البلدان. ويكون الأشخاص المهمشون في كثير من الأحيان معرضين للتمييز لأسباب متعددة؛ وتتقابل أسباب الضعف كثيراً لخلق وضع غير موات بشكل خاص بالنسبة لبعض الأفراد. وقد يكون ذلك مشكلة للتشريع الذي يستند إلى أرضية واحدة، دون إدراك المساوئ المتفاقمة التي يمكن المعاناة منها لأسباب متعددة. والتمييز لأي سبب كان يمثل قلقاً مشروعاً في سياق تعزيز حقوق الإنسان في أي مجتمع عادل ومنصف. فهو أداة يمكن استخدامها للحد من تمتع الأفراد والمجموعات داخل المجتمع بحقوق الإنسان. وينص القانون الدولي بوضوح على أنه ينبغي التمتع بالحقوق والحريات دون تمييز من أي نوع، بما في ذلك على أساس العرق أو اللون أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو الميل الجنسي، أو الهوية الجنسانية، أو العجز، أو أي وضع آخر. وقد وافقت حكومة كمبوديا طواعية على الالتزام بالعديد من المعاهدات الدولية التي تكرس هذا المبدأ(٥).

ألف- الشعوب الأصلية

١١- إن كمبوديا موطن لنحو ٤٥٥ مجتمعاً لسكان أصليين، يصنفون أنفسهم في ٢٤ مجموعة، ويبلغ عددهم حوالي ١٧٩ ٠٠٠ نسمة (١,٣٤ في المائة من السكان). وغالباً ما تكون هذه المجتمعات منعزلة جغرافياً، الأمر الذي يفرض تحديات على الحكومة من حيث توفير الهياكل الأساسية اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. وصوتت الحكومة لصالح إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، واعتمدت سياسة وطنية بشأن تنمية الشعوب الأصلية في عام ٢٠٠٩. وأقرت وزارات مختلفة خطط عمل وسياسات محددة متعلقة بالسكان الأصليين. وقد فوجئت المقررة الخاصة بالفعل بارتفاع مستوى الوعي بحقوق السكان الأصليين بين وزراء الحكومة، وعلى صعيد المقاطعات، ولدى حاكم مقاطعة ستونغ ترينغ. غير أن تحويل النوايا الحسنة إلى عمل إيجابي يمكن أن يكون محفوفاً بالتحديات. ومما يكتسي أهمية خاصة مسألة الحاجة إلى التواصل بشكل فعال مع السكان الأصليين. وفي عام ٢٠١٤، لاحظ المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية أن إشراك

(٥) تشير المقررة الخاصة إلى أن الحكومة سلطت الضوء خلال بعثتها الأولى على القضايا المتعلقة بالأشخاص الذين ينتمون إلى الإثنية الفييتنامية. انظر CCPR/C/KHM/CO/2، الفقرة ٨.

الشعوب الأصلية منذ البداية في التخطيط من شأنه أن يتيح تسريع التنفيذ وتجنب الخلافات حول كيفية التنفيذ، على الرغم من أنها خطوة كثيراً ما يتم تجاهلها (A/HRC/27/52، الفقرة ١٩). ويمكن أن يؤدي العمل بهذه النصيحة إلى تفادي العديد من المشاكل الحالية، وضمان وصول صوت السكان الأصليين وزيادة "التأييد" للسياسات الحكومية. والنهج الشامل للجميع هو حتماً أفضل وسيلة لمعالجة القضايا المتنوعة والمترابطة التي تميّز حقوق السكان الأصليين.

١٢- ولا تمتلك العديد من مجموعات السكان الأصليين في كمبوديا لغة مكتوبة، ولكن ثقافة شفوية فقط. وخلال اجتماع عقد في آذار/مارس ٢٠١٦، عرض وزير الثقافة والفنون الجميلة التدابير المتخذة لرصد اللغات التقليدية والحفاظ عليها رقمياً. وفي حين أن كتابة لغات الشعوب الأصلية غير المكتوبة أمر يستحق الثناء وضروري بلا شك، فإن هناك خطأً رفيعاً بين الحفظ والاستيعاب؛ ويجب توخي الحذر والعمل مع مجموعات السكان الأصليين لضمان الحفاظ على ثقافتهم ولغاتهم بطريقة مقبولة لهم. فإدراج ثقافة الشعوب الأصلية - وكذلك الخمير - وتقاليدها الثقافية في المناهج المدرسية مهم لجميع الأطفال. وتدرك المقررة الخاصة الصعوبات التي تُصادف عندما تحاول الحكومة حماية أو حفظ جوانب الحقوق الثقافية، ولكنها تذكّر بأن الشعوب الأصلية نفسها هي التي تقرر ما إذا كانت ترغب في تغيير ممارساتها التقليدية.

١٣- وتسعى خطة عمل التعليم متعدد اللغات التي أطلقتها الحكومة في عام ٢٠١٦ إلى البناء على برامج سابقة للتعليم ثنائي اللغة لأطفال السكان الأصليين والأقليات الإثنية. ونوّهت لجنة القضاء على التمييز العنصري بالنسخ السابقة من تلك الخطة (CERD/C/KHM/CO/8-13، الفقرة ٢٠). وتأمل الحكومة من خلال بناء الهياكل الأساسية للمدارس المجتمعية في تأمين التعليم ثنائي اللغة للمراحل الأولى من الدراسة الابتدائية. وينبغي تشجيع الخطة ودعمها بتمويل كاف. وتدرك المقررة الخاصة جيداً التحديات التي تواجه بناء المدارس في العديد من المناطق، وتدرك أيضاً التحديات التي تواجه توفير معلمين ثنائي اللغة ومدربين وتقديم التعليم الملائم وموارد التعليم بلغات السكان الأصليين. وتعكف وزارة التعليم والشباب والرياضة أيضاً على تنفيذ برنامج عام لمحو الأمية (للكبار) في المجتمعات الريفية. وبالنسبة للشعوب الأصلية التي تتعامل مع السلطات الحكومية (بما في ذلك السلطات في المقاطعات)، فإن لغة الخمير عادة ما تكون لغة التواصل. ويؤثر ذلك على إعمال جميع الحقوق، وليس أقلها الحقوق في الأراضي.

١٤- وتكتسي مسألة إدارة الأراضي أهمية خاصة بالنسبة للسكان الأصليين. فعلى غرار العديد من الشعوب الأصلية في العالم، يعيش السكان الأصليون الكمبوديون في كثير من الأحيان في علاقة وثيقة مع الأرض، بما في ذلك الأنهار والغابات. ولما كان المجتمع الكمبودي يشهد تطوراً سريعاً، بالتزامن مع التوسع السكاني، فهناك حتماً توترات فيما يتعلق بالأراضي.

١٥- ويمكن أن يستفيد السكان الأصليون من نظام منح سندات ملكية الأراضي المشاع الذي وضعته الحكومة والذي ينظمه قانون الأراضي (٢٠٠١). وتتضمن المادة ٢٣ من قانون الأراضي تعريفاً قانونياً للسكان الأصليين، يقر بزراعة الأراضي وفقاً للقواعد العرفية للاستخدام الجماعي. ويتطلب الاعتراف بسندات ملكية الأراضي المشاع ثلاث مراحل رئيسية متتالية: يجب أن تعترف وزارة التنمية الريفية بالمجتمعات بوصفها مجتمعات أصلية؛ ثم يجب أن تكون المجتمعات المعترف بها مسجلة لدى وزارة الداخلية باعتبارها كيانات قانونية؛ وعلى المجتمعات المسجلة على هذا النحو أن تقدم طلباً لتسجيل سندات ملكية الأراضي المشاع الخاصة بها إلى وزارة الأراضي. أما على مستوى المقاطعات، فهناك خطوات لازمة لكل مرحلة من المراحل السابقة، مثل تحديد مدى المطالبات المتعلقة بالأراضي. ويمكن أن تكون عملية التسجيل مرهقة للسكان الأصليين بسبب التكاليف التي تنطوي عليها (يمكن أن تصل تكاليف تسجيل سندات ملكية أراض مشاع إلى ٠٠٠ ٧٠ دولار)، وطول الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه العملية، وعدم الوعي بهذه العملية، والصعوبات في الانخراط الكامل مع العملية بسبب اللغة والمشاكل الثقافية. وكثيراً ما تستغرق عملية إصدار سندات ملكية أراض مشاع عدة سنوات، من الاعتراف الأولي بالمجموعة إلى منح سند الملكية، مما يترك أراضي السكان الأصليين في هذه الأثناء عرضة للتعدي من جانب مختلف الأطراف. وفي الواقع، فإن طلبات استخدام الأراضي أو إصدار سنداتها التي تقدمها أطراف من القطاع الخاص قد تعالج بصورة أسرع من الطلبات التي تقدمها مجتمعات السكان الأصليين. وخلال بعثتها في آذار/مارس ٢٠١٦، تلقت المقررة الخاصة معلومات عن تأخيرات على مستوى المقاطعات حالت دون إكمال الوثائق الأولية في مختلف مراحل العملية المذكورة أعلاه، وهو ما ساهم في تأخيرات على مستوى الوزارات.

١٦- وحتى أيار/مايو ٢٠١٦، كانت وزارة التنمية الريفية قد اعترفت بـ ١١٨ مجتمعاً أصلياً بصفتها تلك؛ واعترفت وزارة الداخلية بـ ٩٠ مجتمعاً منها بصفتها كيانات قانونية، على الرغم من أنه لم يصدر سوى ١١ سنداً لملكية أراضي المشاع. وخلال لقائهما، أبلغ الوزير المقررة الخاصة بأن السندات الخاصة بـ ١٤ مجتمعاً تنتظر البت فيها، وأن هدف الوزارة يتمثل في منح ٥٠ سنداً للمجتمعات الأصلية بحلول عام ٢٠١٨. وإذا نفذت هذه العملية على النحو المتوخى، فإن ذلك سيمثل علامة ملحوظة وتسريعاً مرحباً به للعملية. وتدرك المقررة الخاصة التحديات التي تواجهها الدول في ترسيم حدود أراضي السكان الأصليين، لا سيما عندما تشارك العديد من مجتمعات السكان الأصليين في ممارسات زراعية بالتناوب وممارسات القطع والحرق. والمقررة الخاصة على علم بالتحديات المتصلة بترسيم حدود الامتيازات على الأراضي والمطالبات المتعلقة بالأراضي. وقد أبلغت وزارة إدارة الأراضي المقررة الخاصة بالتطورات في استخدام الأشجار والأعمدة والرقائق الإلكترونية لترسيم الحدود بفعالية أكبر، رغم أن الأراضي التي تستخدمها العديد من مجموعات السكان الأصليين لم تُرسَّم بعد. ويمكن أن يكون لمساحات من الأراضي والأنهار وخاصة الغابات وشائج روحية قوية. ولدى العديد من السكان الأصليين الكمبوديين "غابات روحية" قد تكون بعيدة عن قراهم الحالية. وقد لا تفهم

المجتمعات المحلية المسائل القانونية المتعلقة بالوصول إلى المناطق المختلفة من الأراضي والحاجة إلى تأمين مناطق العبور، مما يؤدي إلى توترات بين المجتمعات المحلية والشركات.

١٧- وتنشأ تحديات من نوع خاص عندما يتعذر منح سندات ملكية الأراضي. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، زارت المقررة الخاصة مقاطعة ستونغ ترينغ وموقع سد الطاقة الكهرمائية الثاني على منخفض نهر سيسان. والتقت بالمجتمعات المحلية المتضررة، في قُراهم التقليدية وفي موقع إعادة التوطين الجديد على حد سواء. ويُعدّ هذا السد، وهو واحد من سلسلة من السدود التي يتوقع أن تسهم في تلبية احتياجات الدولة المتزايدة من الطاقة، مشروعاً يحظى بالأولوية القصوى بالنسبة للحكومة. وعلى الرغم من أن مشاريع الطاقة المائية يمكن أن تعتبر حلاً "نظيفاً" للطاقة، فهي تؤثر حتماً بشكل كبير على الأراضي المجاورة والسكان الذين يعيشون فيها. وفي هذا المثال، سيمتد السد على طول عدة كيلومترات وسيؤثر على مجرى ميكونغ المائي، وخصوصاً على طول نهر سيسان وروافد نهر سريبوك، ويسد المستوى الأدنى من نهر سيسان. وحدد تقييمٌ للأثر البيئي تناول هذا المشروع الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروع، وخاصة بشأن الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. وسيتعين نقل ست قرى، بما فيها قرى يعيش فيها سكان أصليون، إلى مواقع جديدة تحسباً لفيضان الخزان في عام ٢٠١٧. ويتعين إجراء المشاورات المناسبة لضمان الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة للمجتمعات المعنية بخصوص إعادة توطينها، حتى لو كانت عملية إعادة التوطين أمراً لا مفر منه في نهاية المطاف. ويبدو أن بعض القرويين الذين التقت بهم المقررة الخاصة لا يفهمون تماماً المحتوى الفعلي لمجموعة التعويضات المعروضة، على الرغم من أن السلطات عملت على تقديم دعم فيما يتعلق بالأراضي والمساكن والصحة والتعليم والخدمات المالية الانتقالية والغذائية. وفي حالة واحدة، اتفقت المجتمعات المحلية والسلطات على أن الأراضي في موقع إعادة التوطين لم تكن ذات نوعية زراعية ملائمة. ووافقت السلطات بعد ذلك على تخصيص أراضي بديلة اختارتها المجتمعات المحلية المتضررة، على الرغم من بعدها بنحو ٢٠ كيلومتراً عن موقع إعادة التوطين. على أن المشاكل تظل قائمة بالنسبة للسكان الأصليين، مثل فقدان المقابر أو الغابات الروحية. وأعربت بعض مجموعات السكان عن تفضيلها البقاء في أراضيها الأصلية، حتى إن كان ذلك في منازل عائمة، إذا لزم الأمر، من أجل البقاء على مقربة من أراضيها التقليدية. ولا يبدو أن السلطات عرضت أو بحثت إمكانية الأخذ بهذا الخيار. وهناك حاجة واضحة إلى إجراء مشاورات وافية بالغرض مع المجتمعات المحلية المتضررة: تخصيص الوقت الكافي، والتكفل بوجود ترجمة جيدة، ومراعاة الممارسات الثقافية والنظر بتعمق في جدوى البدائل المقترحة من قبل أعضاء المجتمع المحلي أنفسهم.

١٨- وخلال رحلاتها الميدانية إلى مقاطعتي ستونغ ترينغ وبرياه فيهيار، أصيبت المقررة الخاصة بالدهشة من عدد النساء اللواتي حضرن الاجتماعات للتعبير عن مخاوفهن إزاء تقويض الحقوق في الأراضي والحقوق الثقافية، ولا سيما حقوق الانتفاع، والتعليم، وحرية الدين والمعتقد، وكانت المشاكل المتعلقة بالدفن من الاهتمامات البارزة بشكل خاص. وفي عام ٢٠١٥، خلصت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية إلى أن نساء وفتيات السكان الأصليين يتعرضن

لانتهاكات معقدة، ومتعددة الأوجه ويفاقم بعضها بعضاً في مجال حقوق الإنسان (A/HRC/30/41، الفقرة ٧٣). وفي كمبوديا، يتعين إجراء تحليل شامل لتجارب نساء السكان الأصليين للاسترشاد به في وضع السياسات والخطط بشأن حقوق السكان الأصليين.

باء- المرأة

١٩- يلاحظ المرء كثيراً في كمبوديا مدى التقدير التقليدي الكبير الذي تحظى به المرأة؛ غير أن هذا التقدير نفسه يمكن أن يقيد تمتع المرأة بحقوقها على قدم المساواة مع الرجل. وعلى الرغم من أن تحقيق التوازن بين حماية المرأة وضمان المساواة في إعمال حقوق الإنسان والتمتع بها يمكن أن يشكل تحدياً في العديد من الدول، فإن المعاهدات التي صدقت عليها كمبوديا واضحة: يجب ضمان تمتع المرأة بحقوق متساوية. وهذا هو الحال بصرف النظر عن هدف الحماية، بل لدواعي السلطة الرجالية، الذي تصبو إليه "المعاملة الخاصة" التقليدية. ولا تزال القوالب النمطية الجنسانية، ولا سيما داخل الأسرة، شائعة في كمبوديا، كما أكد ذلك عدد من وزراء الحكومة وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة. وتبعاً لذلك، يمكن أن تقيّد المعايير التقليدية الخيارات وتؤثر على القرارات. وتهدف الغاية ٥-١ من أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات (انظر أيضاً A/HRC/26/16، الفقرات ١١٨-٤٩ إلى ٥٦).

٢٠- وفي مجال التعليم، تعكس الإحصاءات تحسناً كبيراً في تسجيل الفتيات واستمرارهن في المدرسة. وعملت وزارة التعليم والشباب والرياضة مع الجهات صاحبة المصلحة الأخرى لتأمين التحاق جميع الأطفال تقريباً بالتعليم الابتدائي. وينبغي الآن بذل جهود لزيادة معدلات الالتحاق بالدراسة الثانوية وإكمالها، وضمان توافر فرص تعليم آمنة ومقبولة على مستوى التعليم الثالث للنساء، وخاصة خارج المدن.

٢١- ولا يزال قطاع العمالة يتسم بالانقسام بين الجنسين؛ فعلى سبيل المثال، عدد النساء في قطاع الملابس أكبر من عدد الرجال. ويوجد في صناعة الملابس، وهي من أكثر القطاعات تنظيماً، نقابات عمال قوية ومستويات أعلى عموماً من التنظيم (بما في ذلك للأجور وظروف العمل) مقارنة بالقطاعات الأخرى. وقد تحقق الكثير من النجاح في تحسين ظروف وممارسات العمل: تعتبر حملة "مصانع أفضل في كمبوديا" التي نظمتها منظمة العمل الدولية مثالاً يجري الآن تصديره إلى أماكن أخرى في المنطقة. غير أنه خلال لقاء مع عمال صناعة الملابس بالقرب من بنوم بنه، صُدمت المقررة الخاصة بسبب الظروف المعيشية السيئة للنساء اللواتي التقت بهن وانخفاض صافي المرتبات التي يحصلن عليها، وهو قلق تشاطره أيضاً اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (انظر CEDAW/C/KHM/CO/4-5، الفقرة ٣٥). غير أن الوضع في القطاعات الأخرى يمكن أن يكون أسوأ من ذلك، وبالتالي قد تكون المسافات المقطوعة والتضحيات التي يقدمها العديد من النساء أكبر من تلك القائمة في قطاع الملابس. والمزايا النسبية المتصورة

للعمل في مصانع الملابس قرب العاصمة يجذب النساء من العديد من المقاطعات الريفية. وكثيراً ما تترك الأمهات أطفالهن مع أفراد الأسرة في مقاطعاتهم، وتحوّل الأموال للدعم، وتعود خلال الأعياد فقط، مع ما ينطوي ذلك من آثار على حقوق الطفل، وكذلك على المرأة نفسها. وتؤثر تكاليف السكن، والرعاية الصحية[٦]، والأكل ذي القيمة الغذائية والماء النظيف على صافي المرتبات المكتسبة. ومع ذلك، ينظر الكثير من النساء، وخاصة في المجتمعات الريفية، إلى هذه الوظائف باعتبارها طريقاً للخروج من الفقر. والقضاء على الفقر هو الغاية ١ من أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تعمل الحكومة مع الشركات لضمان الالتزام بالمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في جميع القطاعات.

٢٢- ومع بداية خوض المجتمع الكمبودي عملية انتخابية، من المنطقي دراسة دور المرأة في الحياة السياسية. ويشغل عدد قليل جداً من النساء مناصب سياسية رفيعة في كمبوديا. ولا يوجد إلا ٢٣ عضواً من النساء في الجمعية الوطنية (من أصل ١٢٣ عضواً)، و١١ في مجلس الشيوخ (من أصل ٥٨). وفي حين أن نسبة النساء أكبر على المستوى المحلي، فمن الواضح إحصائياً أنه لا يوجد تمثيل منصف للمرأة في الحياة السياسية. لكن عدد الوزراء ووكلاء الوزارة من الإناث في ازدياد[٧]؛ وبالتالي يكتسب المزيد من النساء الخبرة والمهارات المطلوبة لتولي المناصب السياسية الرفيعة. وينبغي لجميع الأطراف السياسية أن تنظر في إمكانية زيادة عدد النساء في القوائم الانتخابية والعمل على معالجة الحواجز الخفية التي تحد عدد النساء المترشحات للانتخابات. وتذكّر المقررة الخاصة الحكومة بأن المادة ٤ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تجيز اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة لمعالجة الاختلالات، وأن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أوصت مرتين باتخاذ تدابير خاصة مؤقتة لزيادة تمثيل النساء في مواقع صنع القرار، وخاصة في الحقل السياسي ومجالات القضاء والشؤون الخارجية والسلك الدبلوماسي (انظر CEDAW/C/KHM/CO/4-5، الفقرة ٢٩ وCEDAW/C/KHM/CO/3، الفقرة ١٤).

٢٣- وخلال بعثة المقررة الخاصة في آذار/مارس ٢٠١٦، برز العنف ضد المرأة بوصفه قضية من قضايا الساعة[٨]. ورغم حديث وزارات حكومية عن تراجع العنف المنزلي، لا توجد أي معلومات إحصائية رسمية تؤكد ذلك، علماً بأن جميع الجهات صاحبة المصلحة متفقة على أن القضية لا تزال تمثل مشكلة. وقدمت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عدة توصيات في هذا الصدد عقب نظرها في عام ٢٠١٣ في التقريرين الدوريين الرابع والخامس للدولة (انظر CEDAW/C/KHM/CO/4-5). وعلى وجه الخصوص، أوصت اللجنة بأن تكثف الحكومة

(٦) تتكرر حوادث الطرق كثيراً أثناء التنقل، وهي مشكلة بدأت الحكومة تتصدى لها. وتتناول الغاية ٢ من هدف التنمية المستدامة ١١ نظم النقل المأمونة وميسورة التكلفة والمتاحة للاستعمال، وتحسين السلامة على الطرق.

(٧) حكومة كمبوديا الملكية، نهاية التقرير القُطري (انظر الحاشية ١).

(٨) الغاية ٥-٢ من أهداف التنمية المستدامة تتعلق بالقضاء على العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص؛ انظر أيضاً A/HRC/26/16، الفقرات ١١٨-٦٢ و١١٨-٦٣ و١١٨-٦٥.

جهودها لتدريب الموظفين القضائيين والمسؤولين عن إنفاذ القانون على قانون منع العنف المنزلي لضمان إجراء محاكمات فعالة في قضايا العنف ضد المرأة بدلاً من اللجوء للوساطة بانتظام حتى الآن. وتكرر المقررة الخاصة هذه التوصية. وفي كثير من حالات، تُسوّى قضايا العنف ضد المرأة، بما في ذلك الاغتصاب والعنف المنزلي، باللجوء حصراً إلى نُظُم العدالة غير الرسمية على المستوى المحلي. وفي حين أن قانون منع العنف المنزلي لا يسمح بالوساطة إلا في القضايا غير الجنائية، تقر الحكومة بأن اللجوء إلى الوساطة شائع، مما يؤدي في كثير من الحالات إلى عودة ضحايا العنف المنزلي للعيش مع الجاني المزعوم الذي لم يُحقق معه ولم يحاكم جنائياً. ويمكن لآليات الوساطة غير الرسمية أن تؤدي إلى زيادة جراح الضحية وتدهور حالتها، والتي قد تجد نفسها مستمرة في العيش مع الجاني. ويمكن أن يترتب عنها أيضاً حالات من العنف الجسدي والعقلي. وهناك حاجة إلى بيوت آمنة توفر الحماية وسبل التعافي وذلك لإتاحة خيار المخرج الآمن لضحايا العنف المنزلي.

٢٤- ويتطلب القضاء على العنف ضد المرأة، الذي لا يزال يشكل انتهاكاً منتشراً لحقوق الإنسان في كمبوديا، استجابة متعددة القطاعات. وتكتسي إعادة النظر في القانون الداخلي الحالي بشأن منع العنف وحماية الضحية أهمية قصوى لضمان توافقه مع المعايير الدولية. والحال أن النساء اللاتي تعرضن للعنف الجنسي والجنساني ويرغبن في تقديم الجناة المزعومين إلى العدالة يواجهن العديد من الحواجز. وتسود ثقافة الصمت نتيجة النقص العام في مراعاة الفروق بين الجنسين من جانب موظفي إنفاذ القانون والقضاء عند التعامل مع ضحايا الاعتداءات والجرائم الجنسية. ويصل عدد قليل جداً من الحالات فعلاً إلى المحاكم. ويعتبر تعزيز الآليات القضائية التي تحمي حقوق الضحايا، وضمان محاكمة عادلة لمرتكبي الأفعال المزعومة، وتطوير التدريب المراعي للاعتبارات الجنسانية المقدم إلى موظفي إنفاذ القانون والقضاء خطوات حاسمة صوب التغلب على هذه المشاكل. وفي حين أن الحكومة تدرك بلا شك هذه المشكلة وتستحق الثناء لوضع استجابة مشتركة بين الوزارات، فإن المطلوب هو اتخاذ إجراء عاجل للتخلي عن وصم العنف المنزلي وتشجيع الإبلاغ عن جميع أشكال العنف. ويجب أيضاً تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون على التعامل بحساسية مع الأشخاص الذين يدّعون أنهم وقعوا ضحايا للعنف المنزلي، وينبغي تدريب المزيد من الموظفات وتكليفهن بأعمال في المقاطعات، وخاصة على المستوى المحلي.

٢٥- وهناك حاجة إلى عدد من الخطوات لتمكين جميع ضحايا العنف الجنساني من الشعور بالثقة الكافية للإبلاغ عن الانتهاكات: تكرار إدانة الجرائم على أعلى المستويات الحكومية، والالتزامات العامة المتكررة بملاحقة مرتكبي هذه الجرائم، ونشر على عامة الجمهور (بما في ذلك أطفال المدارس) معلومات عن العنف الجنساني وعن القانون الجنائي المتعلق بالجرائم الجنسية، وذلك باستخدام جميع أشكال وسائط الإعلام ووسائط الإعلام الاجتماعية؛ والتعاون بين المؤسسات الحكومية والشبكات النسائية لتحسين الإبلاغ عن حالات العنف الجنساني، وضمان التحقيق في الحالات ومقاضاة الجناة، دون أن تكون هناك تداعيات على الضحية. وتساعد مثل هذه الخطوات على التقليل من وصم الضحايا والعمل، إلى جانب تقديم الدعم

المناسب، على التشجيع على الإبلاغ وعلى زيادة معدل المحاكمات. وينبغي أن تؤدي هذه الإجراءات، مقترنة ببرنامج التعليم العام، إلى ردع الاعتداء على المرأة وزيادة احترامها، مما يسهم في تحقيق هدف التنمية المستدامة ٥. وتقدم كل من اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (في توصيتها العامة رقم ١٩(١٩٩٢)) والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه (انظر A/HRC/32/42) الدعم والمشورة إلى الدول بشأن القضاء على العنف ضد المرأة.

٢٦- ويستمر الاتجار بالنساء والأطفال من كمبوديا إلى دول أجنبية للعمل المنزلي والاستغلال الجنسي. وتدرك المقررة الخاصة الجهود التي تبذلها الحكومة لتنظيم بعض جوانب الهجرة، والتي تقوم بها وزارة الداخلية لمكافحة الاتجار بالبشر، ووزارة العمل والتدريب المهني وفقاً لمذكرات تفاهم مع البلدان التي تستقبل أعداداً كبيرة من العمال المهاجرين الكمبوديين. وعلى الرغم من وجود قوانين تجرم الاتجار، ينبغي أن تكثف الحكومة جهودها لمكافحة الاتجار بالبشر. ومن شأن زيادة فعالية التحقيق مع أولئك الذين يشتبه بتورطهم في الاتجار ومقاضاتهم أن يبعث برسالة مفادها أن الاتجار بالبشر أمر غير مقبول في المجتمع الكمبودي. وهناك أيضاً حاجة إلى مزيد من الرصد لحالة العمال المنزلين المهاجرين، وتوظيفهم، وعلاجهم في الخارج وإعادتهم إلى وطنهم، مثلما لاحظت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW/C/KHM/CO/4-5، الفقرة ٢٥). ويحتاج ضحايا الاتجار والاستغلال والإيذاء أيضاً إلى دعم بعدي لتيسير إعادة إدماجهم في الحياة العادية أو لإقامة حياة طبيعية.

٢٧- وتعرب المقررة الخاصة عن قلقها لتلقيها الأدلة عن تدهور حالة المرأة في وسائط الإعلام، بما في ذلك وسائط الإعلام الاجتماعية. وتشير إلى أنه ينبغي عدم تعميم صور الضحايا القتلى أو المصابين بجروح خطيرة جراء العنف المنزلي. وتوصي المقررة الخاصة بأن تطبق المحاكم الأحكام ذات الصلة من القانون الجنائي عند عرض صور للنساء، ولا سيما ضحايا الاعتداء والعنف الجنسيين. وتقع على الصحافة ومستخدمي وسائط الإعلام الاجتماعية أيضاً مسؤولية احترام المرأة، وخاصة النساء الضعيفات. وفي هذا الصدد، وافقت الحكومة على العمل على إذكاء الوعي بحقوق المرأة، بما في ذلك بين الصحفيين (انظر A/HRC/26/16، الفقرة ١١٨-٦٤). وهناك اتجاه متزايد في وسائط الإعلام الاجتماعية والخطاب الشعبي للنظر إلى المرأة وفق قوالب نمطية على أساس عملها. وينطبق ذلك بشكل خاص على النساء العاملات في صناعة الترفيه. ولذلك ترحب المقررة الخاصة بالخطوات التي اتخذتها وزارة شؤون المرأة ووزارة العمل للتصدي لمثل هذه الأوضاع.

رابعاً- تقييم الحيز الديمقراطي

٢٨- تقلص الحيز الديمقراطي في كمبوديا من خلال تطبيق مجموعة من القوانين المقيدة لحرية التعبير، والحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وتقييد مجموعة من الأنشطة المشروعة

للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. ففي تموز/يوليه ٢٠١٥، تم اعتماد قانون بشأن المنظمات غير الحكومية ودخل حيز النفاذ (انظر A/HRC/33/32، وKHM 2/2015). ولدى كمبوديا مجموعة متنوعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني، من المنظمات الشعبية المحلية إلى الكيانات الوطنية والإقليمية والدولية. ويُنظر إلى ازدهار المجتمع المدني باعتباره نجاحاً كبيراً في كمبوديا في ما بعد المرحلة الانتقالية وقدم مساهمة كبيرة في تنمية البلد. ومسألة حماية الحريات الأساسية إنما هي الغاية ١٦-١٠ من أهداف التنمية المستدامة.

٢٩- وقد وضع القانون المتعلق بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية متطلبات بشأن تسجيل المنظمات وإعادة تسجيلها. وفي حين أن المتطلبات من هذا النوع سوف تساعد على تسوية أوضاع المئات من المنظمات العاملة في كمبوديا، فمن المحتمل أن ترفض السلطات التسجيل أو إعادة التسجيل، مع ما لذلك من آثار سلبية على المنظمة المعنية. والقانون المشار إليه هو واحد من سلسلة من القوانين الحديثة التي يمكن تطبيقها بطريقة تجعل من الصعب على الهيئات المستقلة العمل على قضايا حقوق الإنسان. ويجرم القانون المتعلق بانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية، والذي اعتمد في عام ٢٠١٤، الحملات السياسية واستطلاعات الرأي العام خارج فترة الحملة الانتخابية المحددة؛ ويقتضي قانون الاتصالات الذي اعتمد في عام ٢٠١٥ أن تسلم شركات الاتصالات بيانات معينة إلى الحكومة بناء على الطلب؛ في حين أن قانون النقابات العمالية لعام ٢٠١٦ يمنع الأفراد المدانين بارتكاب جريمة من تولي مراكز القيادة في النقابات؛ وهناك عدد كبير من النقابات العمالية المستقلة التي يتولى مركز القيادة فيها أشخاص مدانون بتهم تتعلق بعملهم في مجال الدفاع عن حقوق العمال، أو من المحتمل أن توجه إليهم مثل هذه التهم. وتكشف التحليلات المفصلة لكل قانون من هذه القوانين التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وغيرها عن نطاق انتهاك حقوق الإنسان. وكما هو الحال بالنسبة للعديد من القوانين، فإن درجة الامتثال للقوانين الدولية لحقوق الإنسان تكمن في تفسير المكلفين بإنفاذ القانون والمسؤولين القضائيين للقانون وتطبيقهم له. وينبغي العمل بعناية على صياغة مبادئ توجيهية واضحة للتنفيذ تعكس حقوق الإنسان الدولية السائدة ونشرها من أجل ضمان تطبيق القانون بطريقة تنظم دون تقييد غير ضروري أنشطة هيئات المجتمع المدني ونقابات العمال والمدافعين عن حقوق الإنسان. وتوصي المقررة الخاصة بأن تكفل الحكومة تطبيق هذه القوانين بطريقة تحترم معاهدات حقوق الإنسان التي صدقت عليها كمبوديا احتراماً كاملاً. وعلاوة على ذلك، ينبغي استعراض تطبيق هذه القوانين بشكل منتظم (وهو ما تقوم بذلك هيئات المجتمع المدني إلى حد ما) للسماح بإجراء مراجعة في الوقت المناسب، إذا لزم الأمر.

٣٠- وتلقت المقررة الخاصة معلومات عن أنشطة التدريب والاجتماعات والمناقشات غير الرسمية على المستوى المحلي التي أوقفها موظفون مكلفون بإنفاذ القانون أو التي تتطلب الحصول على موافقة من مجالس المناطق أو المقاطعات لا يقتضيها القانون. ويخضع قانون التظاهر السلمي، الذي استُشهِد به كمبرر في كثير من هذه الحالات، لمجموعة من المبادئ التوجيهية – التي وضعتها وزارة الداخلية بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق

الإنسان في كمبوديا، وعدد من منظمات المجتمع المدني – لضمان الامتثال للمعايير الدولية واجبة التطبيق. وللأسف، لم تنشر هذه المبادئ التوجيهية على نطاق واسع بما فيه الكفاية لتحقيق تلك النتيجة. ومن الضروري أن تكتسب جميع السلطات على المستوى المحلي والإقليمي دراية بالتطبيق الصحيح للقانون من خلال نشر المبادئ التوجيهية.

٣١- وحرية التعبير محمية صراحة في المادة ٤١ من دستور كمبوديا (وتقر المادة ٣١ من الدستور بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية). وكانت المساهمة في الحوارات والنقاشات سمة من سمات المجتمع الكمبودي حتى وقت قريب. ووفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تخضع حرية التعبير لبعض القيود المحددة جيداً. وفي كمبوديا، تستخدم مجموعة كبيرة من القوانين لفرض قيود، مما يتسبب في قلق مجموعة من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وقدمت الإجراءات الخاصة بلاغات بشأن هذه المسألة (انظر على سبيل المثال A/HRC/32/53). وتشمل أحكام قانون العقوبات التي يمكن أن تحد من حرية التعبير المواد ٣٠٥ (التشهير)، و٣٠٧ (إهانة أعضاء الحكومة علانية)، و٣١١ (الاتهام الكيدي)، و٤٢٤ (التهديد بالتدمير مصحوباً بأمر) و٤٥٦ (التمرد). وأشارت المعلومات الواردة بشأن الاعتقالات والتحقيقات والإجراءات القضائية خلال العام الماضي إلى التحجج بالعديد من الأحكام والقوانين الأخرى بطريقة تمييزية، مما يعطي الانطباع بأن القيود تطبق لتحقيق أهداف سياسية. وينبغي أن ترصد الحكومة كيفية تطبيق القوانين؛ ومن المتوقع أن يؤدي تسجيل القضايا ونشرها بصورة منهجية إلى توفير معلومات ذات مصداقية.

٣٢- وفي تقرير مقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والعشرين، ركز المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير على حرية التعبير في السياق الانتخابي. وحذر من اعتماد قوانين لمراقبة أو تنظيم الخطاب السياسي قبل الانتخابات مباشرة وأثناءها، وقدّم مثالاً على تجريم "التشهير أو القذف عبر الإنترنت" والتفسير والإنفاذ الانتقائيين للقوانين القائمة (A/HRC/26/30، الفقرات ٣٨ إلى ٤٠). ويجب أن تكفل حكومة كمبوديا تطبيق جميع القوانين دون تمييز على أساس الرأي السياسي، وإعمال حرية التعبير وفقاً للمادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأوصت لجنة حقوق الإنسان بأن تنظر الحكومة في عدم تجريم التشهير ومراجعة أقسام أخرى من القانون الجنائي لتتماشى مع المادة ١٩ من العهد (انظر CCPR/C/KHM/CO/2، الفقرة ٢١(ج))[٩]. ووفقاً للجنة، فإن حرية التعبير مهمة لإعمال الحق في المشاركة السياسية والحق في التصويت (انظر CCPR/C/GC/34، الفقرة ٢٠ و CCPR/C/21/REV.1/Add.7). وأشارت اللجنة أيضاً إلى أن رؤساء الدول والحكومات معرضون للنقد والمعارضة ولا ضير في ذلك، وأن مجرد اعتبار أن أشكال التعبير مهينة للشخصية العامة لا يكفي لتبرير فرض عقوبات (CCPR/C/GC/34، الفقرة ٣٨). ولذلك يجب توخي

(٩) انظر أيضاً A/HRC/26/16، الفقرات ١١٨-١٥ و١١٨-١٦ و١١٨-٢٠ و١١٨-٢١ و١١٨-١٠٢.

الحذر الشديد عند تطبيق المواد ٣٠٥ إلى ٣١٢ من القانون الجنائي لسنة ٢٠٠٩. وتقترح المقررة الخاصة أن تنظر الحكومة في استعراض مدى ضرورة هذه الأحكام الجنائية في ضوء تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفي هذه الأثناء، فإن تنفيذ المبادئ التوجيهية قد يساعد الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وأعضاء الهيئة القضائية في تطبيق القوانين المتعلقة بالتشهير والقذف العلني والاتهام الكيدي لضمان تحقيق التوازن المناسب لصالح حرية التعبير.

٣٣- ومن الشواغل الأخرى التي طرحتها الجهات صاحبة المصلحة مراقبة استخدام الإنترنت وفرض قيود عليه. واستمرت زيادة عدد مستخدمي الإنترنت بشكل مطرد في كمبوديا. وعلى الرغم من أن المعلومات الإحصائية متباينة، يبدو أن أكثر من خمسي السكان يستخدمون الإنترنت بانتظام. ومع هيمنة فيسبوك كوسيلة للتفاعل الاجتماعي، والنشاط والاتصالات، أصبح لدى عدد من كبار المسؤولين الحكوميين، وليس أقلهم رئيس الوزراء، الآن صفحة خاصة على فيسبوك. وتحمي المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حرية التعبير من خلال الوسائل الإلكترونية والرقمية (انظر CCPR/C/GC/34)[١٠]. وأكد ذلك أيضاً مجلس حقوق الإنسان في قراره ٨/٢٠. ولذلك ينبغي توخي الحذر الشديد لكفالة احترام حرية التعبير عند اعتقال واحتجاز وملاحقة أولئك الذين ينشرون مواد على وسائط الإعلام الاجتماعية.

٣٤- وتدرك المقررة الخاصة أنه يجري حالياً صياغة قوانين بشأن جرائم الإنترنت، وتحث على نشر مشاريعها، عندما تكون متاحة، لإجراء مناقشة مجدية مع الجهات صاحبة المصلحة بشأن طبيعة ونطاق اللوائح المقترحة. ويعتبر النشر العام لمشاريع القوانين ضرورياً لضمان قدر أكبر من الشفافية في عملية صنع القوانين والسماح بالتشاور والنظر في مدى توافق الأحكام المقترحة مع حقوق الإنسان الدولية (انظر A/HRC/18/46، الفقرة ٧٤)[١١]. وقد أثارت المقررة الخاصة هذه المسألة مع أعضاء البرلمان في عدة مناسبات.

خامساً- التعليم

٣٥- يؤدي التعليم دوراً رئيسياً في تنمية كمبوديا. ويمكن أن يتخذ أشكالاً متعددة: من تأمين محو أمية جميع الأطفال وتعليمهم الحساب من أجل إكساب الشباب الكمبودي المعرفة والمهارات اللازمة لتلبية متطلبات سوق العمل وتحقيق هدف التنمية المستدامة ٨، إلى ضمان أن يكون لدى السكان فهم جيد للانتخابات القادمة. والتعليم الذي يتوافق مع المعاهدات يتطلب التعليم في مجال حقوق الإنسان. وينبغي أن يكون جميع الكمبوديين على دراية بالمعاهدات المتعلقة بالحقوق والحريات التي صدقت عليها الدولة والمكرسة في الدستور. ويتطلب التعليم في

(١٠) المرجع نفسه، الفقرة ١١٨-١٠٣.

(١١) انظر أيضاً CCPR/C/KHM/CO/2، الفقرة ٢٥ وهدف التنمية المستدامة ١٦.

مجال حقوق الإنسان أن يكون التعليم عن حقوق الإنسان ومن خلالها ومن أجلها[١٢]. ويتطلب التعليم الجيد معلمين مدربين تدريباً جيداً، وموارد عالية الجودة والمساواة بين الجميع. وقد أبدت كمبوديا استعدادها للتصديق على اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم (انظر A/HRC/26/16، الفقرة ١١٨-٩ إلى ١١).

٣٦- وأُبلِغت المقررة الخاصة ببرنامج طموح للإصلاح من المقرر أن يرفع نوعية التعليم في البلد ويسمح بامتثال المادتين ١٣ و١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن كثب، والمساهمة كذلك في تحقيق هدف التنمية المستدامة ٤. وترحب المقررة الخاصة بالتقدم المحرز في عدد من المبادرات، بما في ذلك مبادرة القضاء على انتشار الغش في الامتحانات المدرسية، ومبادرة زيادة رواتب المعلمين باعتبارها وسيلة لتقليص الحاجة إلى "المبالغ الإضافية" غير الرسمية التي تسددها الأسر، ومبادرة بناء مدارس إضافية ليكون التعليم في متناول الجميع. ويجري أيضاً إعادة النظر في التدريب الذي يقدم للمعلمين من أجل ضمان اتساق جودة المعلمين ومعايير التعليم. واقترحت المقررة الخاصة أن تتناول المناهج الدراسية المقررة مادة حقوق الإنسان بالكامل، وقبلت اقتراحاً من وزير التعليم والشباب والرياضة بتقديم المساعدة في عملية استعراض المناهج الدراسية لضمان توافقها مع مبادئ تعليم حقوق الإنسان وأن تعكس حقوق النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين والفئات المهمشة الأخرى.

٣٧- ولا يزال قرار تعليق إنشاء جامعات جديدة سارياً استجابة للتوسع غير المنظم في الفترة الأخيرة لمؤسسات تعليم المستوى الثالث. ولا تزال الحكومة تركز على تعزيز جودة التعليم العالي ومواءمة المحتوى مع احتياجات سوق العمل التي تحددها الجهات المعنية.

سادساً- الحقوق في الأراضي والسكن

٣٨- لا تزال الحقوق في الأراضي مسألة رئيسية مثيرة للقلق في كمبوديا، على الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة لإعادة النظر في الامتيازات الاقتصادية على الأراضي، بما في ذلك إلغاء بعضها. والعديد من المشاكل التي تواجهها الحكومة حالياً تنبع من منح امتيازات الأراضي بلا قيود تقريباً في الماضي، وفي كثير من الأحيان قبل تسوية جميع المطالبات على الأراضي (انظر A/HRC/21/63/Add.1). وحتى عندما تُلغى الامتيازات، فإن الجهة التي تؤول إليها الأراضي المعادة ليست واضحة بالضرورة. وعلى الرغم من أن المكلف السابق بالولاية جعل من موضوع الحقوق في الأراضي محور تركيز تقرير موضوعي أصدره (المرجع السابق)، فإن الكثير من توصياته لا تزال تنتظر التنفيذ. ويشتمل هدف التنمية المستدامة ١٥ على غايات بشأن إعادة التحريج والتشجير، وكذلك بشأن الإدارة المستدامة للأراضي.

(١٢) انظر إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان والبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وهدف التنمية المستدامة ٤-٧.

٣٩- ومن الضروري تسوية المنازعات على الأراضي بصورة نهائية على أسس واضحة وشفافة من قبل الهيئات المختصة. وتعرض الشكاوى على المحاكم واللجان المعنية بمسح الأراضي، وإن كانت تعرض أيضاً مباشرة على جهات أخرى، بما في ذلك جهات حكومية وهيئات برلمانية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى ازدواجية الجهود ومن المحتمل أن يسفر عن قرارات وحلول متعارضة. ويؤدي ذلك أيضاً إلى زيادة الأعباء على المجتمعات المحلية الأكثر ضعفاً، التي قد يتعين على أفرادها السفر مسافات طويلة لعرض شكاواها على هذه الهيئات. وتلقت المقررة الخاصة المئات من الالتماسات المتعلقة بقضايا الأراضي، وخاصة خلال بعثتها في آذار/مارس ٢٠١٦. وكانت العديد من الشكاوى تتعلق بمسائل أثيرت من قبل أمام الهيئات القضائية وغير القضائية وكبار وزراء الحكومة، بمن فيهم رئيس الوزراء. ووفقاً للحكومة، فإن المحاكم هي المختصة بالبت في المنازعات بعد منح سند الملكية (انظر A/HRC/26/16، الفقرة ١١٦).

٤٠- وكمثال على مدى تعقيد الوضع الحالي، أُبلِغت المقررة الخاصة في آذار/مارس ٢٠١٦، لدى لقائها في مقاطعة *بريه فيهير* مع ممثل شركة *روي فنغ* صاحبة الامتياز بشأن السكر، بشواغل الشركة فيما يتعلق بأراضي تعتقد أنه جرى تخصيصها لأعمالها. وتدعي مجموعات السكان الأصليين *كوي* التي تعيش في المنطقة أنه جرى التعدي على أراضيه التقليدية، على الرغم من إكمالها المرحلتين الأولى والثانية من عملية تمليك الأراضي واعترفت وزارة الداخلية بها. وأعربت الشركة عن استعدادها للعمل مع المجتمعات المحلية لإيجاد حل. وفي هذه الحالة، مُنحت أربعة امتيازات بشأن أراضي متجاورة لمزارع قصب السكر وامتياز خامس لمحطة رئيسية لتجهيز السكر. وأبلغت الشركة المقررة الخاصة بأنه وفقاً لشروط اتفاقها مع الحكومة، كان كل السكر المنتج مخصصاً للتصدير (ما يقرب من الثلثين إلى أوروبا، والباقي إلى الصين). وفي وقت إجراء البعثة، كان قصب السكر يُزرع على نحو ٠٠٠ ٤٢ هكتار، على أنه سيحتاج الأمر إلى المزيد من المزارعين المحليين عندما تصل المطحنة إلى سعتها القصوى. ورغم أن الشركة ذكرت أنها لم تزرع إلا في المنطقة المحددة على الخريطة على أنها أراض حكومية كانت استلمتها وبالتالي تقع ضمن الامتياز، فقد واجهت العديد من الاحتجاجات على مدى سنوات دون تسوية للمسألة. وكانت الشركة تعمل على مشروع طموح يدعم العديد من المبادرات في المقاطعة (من بينها، إصلاح المعابد، وتطوير مرافق الرعاية الصحية والتعليم للعمال، وشراء سيارات إطفاء الحرائق للمقاطعة)، ولكنها تدعى أنها تعاني من أجل التفاوض على المستوى المحلي مع المجتمعات المتأثرة. وهناك عمل ينبغي أن تقوم به جميع الجهات صاحبة المصلحة لضمان الامتثال للمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، فضلاً عن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٤١- وتنشأ إشكالات معينة عندما تتخذ الحقوق في الأراضي عُملة تتبادل في مقابل تلبية احتياجات من مجال الطاقة. وتستورد كمبوديا حالياً الطاقة من الدول المحيطة بها، وترغب الحكومة، وهي محقة في ذلك، في ضمان استدامة الطاقة. ويسعى هدف التنمية المستدامة ٧ إلى ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة بأسعار معقولة وبطريقة موثوق بها وحديثة. ونظراً

لامتداد الأنهار في المنطقة، فقد اعتُبرت الطاقة المائية الخيار المفضل في كمبوديا، وكذلك في الدول المحيطة بها. ومع ذلك، تخلف الطاقة الكهرمائية أثراً على الحقوق في الأراضي. فيؤثر بناء السدود، ومناطق الفيضانات والسيطرة على تدفق المياه حتماً على النظم الإيكولوجية الطبيعية، وكذلك على سبل عيش الناس الذين يسكنون الأراضي المجاورة. ومع أن الأمر يقتضي التوصل إلى حلول توفيقية، ترى المقررة الخاصة أن إجراء مشاورات أكثر شمولاً مع المتضررين بصورة مباشرة يمكن أن يخفف من التأثير الذي تحدثه التنمية.

٤٢- وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت مسألة إعادة التوطين قضية شائكة. وخلال بعثتيها، زارت المقررة الخاصة مواقع إعادة التوطين، والتقت بأشخاص أعيد توطينهم جراء منح امتيازات الأراضي في *كوه كونغ وستونغ ترينغ*. وبرز عدد من القضايا المشتركة فيما يتعلق بمدى ملائمة واستدامة مواقع إعادة التوطين، بما في ذلك نوعية السكن، ومدى الاستفادة من الهياكل الأساسية، ومدى وجود فرص عمل مناسبة أو مصادر دخل المناسبة. وتنشأ المشاكل مثلاً عندما يُرحّل قرويون دأبوا تقليدياً على زراعة الأرز لإعادة توطينهم في منطقة خالية من التربة المناسبة لزراعة الأرز، أو عندما يعاد توطين قرويين يعملون تقليدياً في مجال صيد الأسماك في مناطق داخلية. وأعربت المقررة الخاصة عن تقديرها للنهج الشمولي الذي نادى به كل من وزير التنمية الريفية المنتهية ولايته (وهو الآن وزير إدارة الأراضي والتخطيط العمراني والبناء) ومحافظ مقاطعة *ستونغ ترينغ*.

٤٣- وهناك عدد من القضايا الجارية في مجال الإسكان بخلاف تلك المشار إليها في إطار إعادة التوطين. وقد استفادت الحكومة من التوصيات التي قدمتها اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (انظر E/C.12/KHM//CO/1، الفقرتان ٢٩ و٣٠)، والمقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب (انظر E/CN.4/2006/41/Add.3، الفقرة ٨٢). وتهدف هذه التوصيات أيضاً إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة ١١. وتبقى مسألة توفير السكن اللائق محفوفة بالمشاكل، ولا سيما في حالة إسكان الأشخاص ذوي الدخل المنخفض[١٣]. وتدرك المقررة الخاصة أن تنقل العمال على نطاق واسع للاقتراب من أماكن العمل (مثل مواقع البناء أو مصانع الملابس) يجعل من إمكانية توفير السكن بأسعار معقولة ونوعية جيدة صعب المنال. ولهذا السبب، من المهم للغاية ضمان تنفيذ القوانين والسياسات السارية التي تكفل توفير السكن اللائق وتمتع العمال بمستوى معيشي مناسب.

(١٣) انظر التعليق العام رقم ٤(١٩٩١) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الفقرة ٨.

سابعاً- إقامة العدل

٤٤- عرضت وزارة العدل على المقررة الخاصة، أثناء بعثتيها، الإصلاحات الجارية حالياً. وتقر المقررة الخاصة بحجم العمل المطلوب لتنفيذ التغييرات اللازمة لإصلاح منظومة إقامة العدل لجعلها منسجمة مع المعاهدات، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (انظر A/HRC/15/46 وA/HRC/26/16، الفقرات ١١٨-٧٩ إلى ٩٠). وواصلت وزارة العدل جهودها الرامية إلى تنفيذ القوانين الأساسية الثلاثة بشأن السلطة القضائية التي اعتُمدت في عام ٢٠١٤، مع التركيز على قانون تنظيم المحاكم وسير عملها. وفي حين تعمل وزارة العدل حالياً في مجالات معينة من الإصلاح، هناك ضغوط متزايدة لتحقيق نتائج أكثر إلحاحاً ووضوحاً في عملية الإصلاح.

٤٥- ولا يزال استقلال القضاء، الفعلي والظاهر، مصدراً للقلق (انظر CCPR/C/KHM/CO/2، الفقرتان ١٩ و٢٠ وCAT/C/KHM/CO/2، الفقرة ١٣). وفي الوقت الحاضر، يُعتبر على نطاق واسع أن القضاء تابع تبعية وثيقة للسلطتين التنفيذية والتشريعية، رغم أحكام المادتين ٥١ و١٢٨ من الدستور. فقد حدث في عدة مناسبات حيث علّق كبار وزراء الحكومة علناً على مسائل كانت لا تزال قيد التحقيق أو معروضة أمام القضاء. وفي الآونة الأخيرة، أصدرت عدة دوائر حكومية في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٦ بيانات تدعو إلى التحقيق مع جهات فاعلة محددة في المجتمع المدني ومسؤولين تابعين للأمم المتحدة وملاحقتهم قضائياً. ومن شأن مثل هذه الأعمال أن تقوض التصور العام لاستقلال القضاء بإزاء السلطة التنفيذية. ومن الضروري وجود سلطة قضائية قوية ومستقلة قادرة على إدارة العدالة بطريقة نزيهة وشفافة. ويقتضي هدف التنمية المستدامة ١٦-٦ وجود مؤسسات فعالة ومسؤولة وشفافة.

٤٦- وقدم صاحب الولاية السابق عدداً من التوصيات لتطوير وتعزيز استقلال القضاء (انظر A/HRC/15/46)، ولم تُعالَج الكثير منها حتى الآن. وتقدم المقررة الخاصة هذه التوصيات إلى الحكومة مرة أخرى للنظر فيها بشكل مفصل وتنفيذها في إطار برنامجها الإصلاحي.

٤٧- ولا تزال هناك صعوبات في الحصول على معلومات إحصائية عن القضايا. ولهذا السبب، ينبغي أن تنظر الحكومة في إنشاء نظام لتسجيل القضايا والإبلاغ عنها بصورة منهجية، استناداً إلى نظامها المتطور لتسجيل القضايا وإدارتها. ومما لا شك فيه أن نشر القرارات على الإنترنت مع ملخص للتعليل الذي استندت إليه سيدعم العملية القضائية في كمبوديا وذلك بجعل الأحكام أكثر شفافية. وعلاوة على ذلك، فإن فهم التعليل القانوني الذي قامت عليه القرارات القضائية سيسمح لعامة الجمهور بأن يكوّن عن وعي منه وجهات نظر في مسألة استقلال (أو عدم استقلال) القضاء واتساق الأحكام. ومن شأن ذلك أيضاً أن يشكل مصدراً مفيداً للطلاب وأولئك الذين يدرسون للدخول في تلك المهن.

٤٨- وتلاحظ المقررة الخاصة وجود العديد من التدابير الإيجابية التي اتخذت خلال العام الماضي، وأبرزها زيادة رواتب القضاة وأعضاء النيابة العامة وجهود وزارة العدل للعمل مع وحدة مكافحة الفساد لمراقبة امتحانات تأهيل القضاة وأعضاء النيابة العامة، والتي يمكن أن تساعد على معالجة مسألة القصور الواضح في الشفافية والاتساق في عملية تدريب وتوظيف وانضباط المسؤولين القضائيين. وتوصي المقررة الخاصة بإعادة النظر في رواتب القضاة سنوياً والإعلان عنها على الملأ من أجل تعزيز الشفافية. ويتطلب الأمر القيام بعمل مماثل بشأن أعضاء النيابة العامة.

٤٩- وتعترض كل شخص يتعامل مع النظام القضائي مجموعة من المطالبات لتسديد رسوم متعلقة بتقديم الشكاوى، وتقديم الوثائق ونسخ المستندات وغيرها من الأعمال التي يقوم بها كَتَبَة المحكمة. وعلى الرغم من أن العديد من الرسوم ثابتة، إلا أنها قد تتفاوت تفاوتاً كبيراً، وبالتالي تؤثر على المساواة في التقاضي. وتوصي المقررة الخاصة بالإعلان عن جدول الرسوم المعتمد وأية مدفوعات إضافية مسموح بها في جميع المحاكم ومكاتب كتاب المحكمة للقضاء على دفع المبالغ الزائدة غير الرسمية. وبهذه الطريقة، يمكن القضاء على أسباب الفساد، وتعزيز الاستقلال الفعلي والمتصوّر للنظام القضائي.

٥٠- وفي الوقت الحاضر، يتعرض معظم الأشخاص المعتقلين إلى الحبس السابق للمحاكمة. ويبدو أن الإحصاءات الدقيقة غير متوفرة، بالنظر إلى عدم تسجيل القضايا بشكل منهجي. غير أن وزارة العدل أكدت أن الاحتجاز السابق للمحاكمة هو الممارسة المعتادة. وأشارت لجنة حقوق الإنسان في تعليقها العام رقم ٣٥(٢٠١٤) إلى أن الحبس الاحتياطي للأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة يجب أن يكون الاستثناء وليس القاعدة (CCPR/C/GC/35، الفقرة ٣٨). ويؤدي اللجوء المفرط إلى الاحتجاز السابق للمحاكمة إلى تفاقم تحديات السجون التي أقرّت بها كمبوديا (انظر CCPR/C/KHM/Q/2/Add.1، الفقرة ١٤) وعلقت عليها اللجنة من منظور الاكتظاظ في السجون (انظر CCPR/C/KHM/CO/2، الفقرة ١٤). وينص القانون الكمبودي على الإشراف القضائي باعتباره بديلاً للاحتجاز السابق للمحاكمة. صحيح أن المقررة الخاصة أُبلِغت بالحواجز الثقافية التي تواجه الإشراف القضائي، لكنها تقترح أن تنظر الحكومة في اتخاذ خطوات على المستوى المحلي لدعم التوسع في الإشراف القضائي ليشمل المتهمين بارتكاب جُنَح بسيطة. وحتى إن كان الاحتجاز السابق للمحاكمة مناسباً في بعض القضايا، فمن الصعب تبرير انتشاره من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان (انظر المرجع نفسه)[١٤]. وتقترح المقررة الخاصة النظر في زيادة اللجوء إلى الإشراف القضائي على النحو المنصوص عليه في قانون الإجراءات الجنائية. ومتى رأت المحاكم أن الاحتجاز السابق للمحاكمة مناسب، ينبغي أن يستتبع ذلك بسرعة إجراء محاكمة كاملة، بما يتفق مع حقوق الدفاع، وافتراض البراءة (انظر A/HRC/26/16، الفقرة ١١٩-٢٠) ومع قانون الإجراءات الجنائية.

(١٤) انظر أيضاً CCPR/C/GC/35، الفقرات ٣٦ إلى ٣٨.

٥١- وهناك ثلاث مجموعات من القضايا الجارية في الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا. ويتعلق الأمر بالطعن في القضية ٠٠٢/٠١ ضد نون شيا وخيو سامفان الذي بدأ في تموز/يوليه ٢٠١٥. والنظر في القضية ٠٠٢/٠٢، وهي القضية الثانية ضد الاثنين، والذي بدأت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بتهم تشمل الإبادة الجماعية لأقليات تشام والأقليات الفيتنامية، والزواج القسري والاغتصاب. وتتقدم ببطء القضيتان رقم ٠٠٣ ضد مياس موث ورقم ٠٠٤ ضد إيم شايم وآو آم وييم تث. وقد تقدمت التحقيقات في هذه القضايا على الصعيد الدولي، دون أي تعاون من الشرطة الوطنية في تنفيذ الأوامر. وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦، فُصلت القضية رقم ٠٠٤/٠١ للتعجيل بالمحاكمة. وحتى أيار/مايو ٢٠١٦، كان تمويل الدوائر الاستثنائية ثابتاً بتخصيص مبلغ ٣٢,٣ مليون دولار.

ثامناً- المشاركة في العملية السياسية

٥٢- ستجري كمبوديا انتخابات محلية على مستوى البلديات/*السانغكات* في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وسينتخب بعدها مستشارو البلديات أعضاء مجلس الشيوخ. ومن المقرر إجراء انتخابات الجمعية الوطنية في عام ٢٠١٨. وأعيد تشكيل اللجنة الوطنية للانتخابات في عام ٢٠١٥، وتضم أربعة ممثلين عن كل حزب سياسي رئيسي حاصل على مقاعد في البرلمان وممثل مستقل من المجتمع المدني. وتركز ولايتها على الانتخابات القادمة.

٥٣- وخلال بعثتها في آذار/مارس ٢٠١٦، التقت المقررة الخاصة بأعضاء اللجنة الوطنية للانتخابات، واستفسرت عن حالة خطط تسجيل الناخبين. وستُستخدم عملية إلكترونية لأول مرة، بدعم من الاتحاد الأوروبي واليابان، اللذان ستتمثل مساهماتهما الأساسية في توفير المعدات والخبرات التقنية لإصدار بطاقات الهوية البيومترية الجديدة المقرر استخدامها لتسجيل الناخبين. وتعتبر مهمة التسجيل وإصدار بطاقات الهوية مهمة شاقة؛ فهناك ما يقرب من ١٠ ملايين كمبودي، وكانت قائمة الناخبين من بين الجوانب المثيرة للجدل في الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام ٢٠١٣. وقد أعربت لجنة حقوق الإنسان عن قلقها إزاء حق تصويت السجناء والأشخاص ذوي الإعاقة النفسية المدانين (انظر CCPR/C/KHM/CO/2، الفقرة ٢٦). وبالإضافة إلى ذلك، أُبلِغت المقررة الخاصة بالصعوبات التي يواجهها، والمحتمل أن يواجهها، العمال المهاجرون وذوو الإعاقة والأشخاص قيد الاحتجاز السابق للمحاكمة، والأشخاص المرحلون مؤخراً والمشردون في تأمين الحصول على بطاقات الهوية والتسجيل للتصويت. وتتعلق الغاية ١٦-٧ من أهداف التنمية المستدامة بتعزيز صناعة القرار على نحو تشاركي وشامل للجميع. ومن الضروري أن تخصص الحكومة تمويلاً كافياً ومساعدة تقنية كافية لضمان تمتع كل شخص مؤهل فرصة المشاركة في الانتخابات القادمة، وفقاً للمادة ٢٥(ب) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وينبغي التصديق على قائمة الناخبين وإكمال عملية التسجيل على وجه السرعة.

٥٤- وأثناء عدد من الاجتماعات مع وزراء الحكومة وكبار أعضاء مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية، أثارت المقررة الخاصة مسألة زيادة تنوع التمثيل في البرلمان. فيمكن تمثيل المزيد من النساء، وأفراد السكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المهمشة في هيئات صنع القرار السياسي. وتدرك المقررة الخاصة وجود العديد من الحواجز الحقيقية والمتصورة التي تعترض توسيع نطاق المشاركة؛ غير أن المعاهدات التي قبلتها كمبوديا بحرية تحدد متطلبات المجتمع الديمقراطي التمثيلي الحقيق. وفي هذا الصدد، يمكن أن تساعد برامج تثقيف الناخبين والمدنيين في كسر الحواجز من خلال تطوير وتعميق الفهم الشعبي لدور ممثلي البلديات/*السانغكات* والجمعية الوطنية. وأبلغت اللجنة الوطنية للانتخابات المقررة الخاصة بأنها سترحب بالدعم لتثقيف الناخبين بحقوق الإنسان. وسيكون بوسع الناخبين الأكثر وعياً ممارسة حقوقهم في المشاركة السياسية بفعالية أكبر.

٥٥- وكما ذكر أعلاه، تشعر العديد من الجهات صاحبة المصلحة بأوجه قلق محددة إزاء مصداقية انتخابات عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ بسبب الوضع السياسي الراهن في البلد. وفي حالة عدم استقرار الوضع السياسي في جو من الاحترام لجميع حقوق الإنسان، فإن أوجه القلق هذه ستكون مبرَّرة.

تاسعاً- تقديم التقارير بموجب المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل

٥٦- لقد حان موعد تقديم كمبوديا عدد من التقارير الدورية إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وتلاحظ المقررة الخاصة أن واجبات تقديم التقارير تتقاسمها وزارات حكومية وهيئات خاصة، وتعتمد على ما تزود به مجموعة من الوزارات والجهات صاحبة المصلحة الأخرى. وتشرف هيئات مشتركة محددة بين الجهات الحكومية على اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ووفقاً للمعلومات المقدمة إلى المقررة الخاصة في آذار/مارس، ينبغي تقديم التقرير إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، وتقرير المتابعة إلى لجنة حقوق الإنسان والردود على قائمة المسائل التي طرحتها لجنة مناهضة التعذيب بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وفي الوقت نفسه، يتعين تقديم التقرير إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في منتصف عام ٢٠١٧. وعلمت المقررة الخاصة أيضاً أن تقرير منتصف المدة (الاختياري) للاستعراض الدوري الشامل يوشك على الانتهاء وسيقدم في عام ٢٠١٦. وتوصي المقررة الخاصة بقوة بأن تضع الحكومة جدولاً زمنياً متجدداً لضمان تلبية متطلبات تقديم التقارير في الوقت المناسب. ويكتسي ذلك أهمية خاصة عندما تتولى كيانات مختلفة – العديد من الوزارات – عملية إعداد التقارير المقدمة إلى هيئات المعاهدات. فإيجاد جدول زمني واضح كفيل بأن يساعد أيضاً على ضمان مشاركة المجتمع المدني والجهات صاحبة المصلحة الأخرى في إعداد التقارير.

٥٧- وكمبوديا طرف في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. وبذلك فهي مطالبة بإنشاء آلية وقائية وطنية مستقلة تكو مستقلة مؤسسياً وملياً عن الحكومة. والترتيب الحالي القائم هو ترتيب مشترك بين جهات حكومية، وبالتالي يفتقر إلى الاستقلالية المطلوبة. وقد شُجّعت المقررة الخاصة تلجأ إلى وزير الداخلية لإحاطتها علماً بأن فريقاً عاملاً وزارياً أنشئ وكُلّف باستعراض الوضع، وفقاً للبروتوكول الاختياري. وتشجّع المقررة الخاصة الأطراف المعنية بأن تغتنم هذه الفرصة لإنشاء هيكل مستقل بحق يضم أعضاء من المجتمع المدني. وعلى كمبوديا أن تنظر أيضاً في نشر التقريرين الأخيرين للجنة الفرعية لمناهضة التعذيب.

٥٨- وحتى أيار/مايو ٢٠١٦، لم تكن مذكرة التفاهم بين حكومة كمبوديا والأمم المتحدة بشأن الحضور الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قد وُقِّع عليها. ونظراً للدعم الذي تقدمه المفوضية إلى مختلف الوزارات الحكومية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، فإن هذا الأمر له تداعيات محتملة على حالة حقوق الإنسان في كمبوديا. ومن المهم إبرام هذه المذكرة في أقرب وقت ممكن.

عاشراً- البلاغات المقدمة إلى الحكومة

٥٩- في الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١٥ وأيار/مايو ٢٠١٦، أُرسلت أربعة نداءات عاجلة وخمس رسائل ادعاء إلى الحكومة، معظمها من قبل مكلفين بإجراءات خاصة. وشملت الموضوعات التي جرى تناولها الإسكان، وحرية التجمع والتعبير وتكوين الجمعيات، والاحتجاز التعسفي، والمدافعين عن حقوق الإنسان (انظر A/HRC/30/27، وA/HRC/31/79، وA/HRC/32/53، وA/HRC/33/32). وحتى أيار/مايو ٢٠١٦، لم ترد أية ردود. وتشجع المقررة الخاصة الحكومة على الرد على البلاغات من أجل تيسير فهم القضايا.

الحادي عشر- الاستنتاجات

٦٠- شهدت كمبوديا تحولاً جذرياً منذ إنشاء هذه الولاية. إلا أنه من الواضح أن العديد من التوصيات التي قدمها أصحاب الولاية السابقين لم تنفذ حتى الآن تنفيذاً كاملاً. وبالتالي تجد صاحبة الولاية الحالية نفسها تكرر مجدداً الاستنتاجات التي خلص إليها أسلافها؛ وبالفعل، فإن معظم التوصيات الواردة في هذا التقرير سبق أن طُرحت مباشرة في مناقشات مع وزراء الحكومة. ويتعلق البعض الآخر بالبلاغات و/أو يعكس توصيات صادرة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات تعليقاً على التقارير الدورية التي قدّمتها الدولة أو التي حظيت بدعمها أثناء الاستعراض الدوري الشامل. وقد شُجِّعت حكومة كمبوديا على التدبّر في جميع التوصيات المقدمة. ومن شأن إعداد جدول زمني واقعي للاستجابة إلى التوصيات والعمل بها أن يسمح بأن يتيح لها إقناع مجلس حقوق

الإنسان بتحقيق تقدم. والمقررة الخاصة على استعداد للعمل مع الحكومة لزيادة حماية حقوق الإنسان واحترامها وتعزيزها بما يعود بالنفع على جميع الكمبوديين.

الثاني عشر- التوصيات

٦١- توصي المقررة الخاصة بأن تقوم حكومة كمبوديا بما يلي:

(أ) استعراض التوصيات التي لم تنفذ بعد المقدمة إليها من المقررة الخاصة، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات والدول (في سياق الاستعراض الدوري الشامل) بهدف إعداد مشروع استراتيجية للتنفيذ يشمل جدولاً زمنياً واقعياً؛

(ب) التشاور على نطاق واسع بشأن الخطط والسياسات الاستراتيجية واستكمالها ونشرها لتحقيق نجاح ملموس في بلوغ أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) تنفيذ نهج شامل لجميع القضايا التي تؤثر على السكان الأصليين، وضمان إجراء مشاورات حقيقية بشأن جميع القرارات التي تؤثر عليهم؛ وإذا كان لا بد من إعادة التوطين، فيتعين إجراء تشاورات حقيقية لضمان الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة للسكان الأصليين في أي عملية إعادة توطين مطلوبة، والنظر بجدية في البدائل التي تقترحها المجتمعات المحلية؛

(د) التعجيل بمنح سندات ملكية أراضي المشاع للسكان الأصليين وإصدار وإنفاذ أوامر الحماية المؤقتة، والنظر في تبسيط هذه العملية؛

(هـ) مواصلة برنامج التعليم ثنائي اللغة لأطفال السكان الأصليين، وضمان إدراج ثقافة ومعتقدات السكان الأصليين في المناهج الدراسية الوطنية وحمايتها فعلياً في القانون وفي الممارسة؛

(و) استعراض القوانين والسياسات والاستراتيجيات، حسب الاقتضاء، لضمان جعل المساواة بين الرجل والمرأة حقيقة واقعة، وتقديم التعليم العام لتعزيز الرسائل الإيجابية بشأن المساواة، والنظر في اتخاذ تدابير للقضاء على الحواجز التي تواجه المرأة في الترشح للانتخابات، والتفكير في إمكانية اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة، بما في ذلك إعداد قوائم قصيرة للنساء فقط أو قوائم بالتناوب بين الرجال والنساء؛

(ز) تعزيز الآليات القضائية التي تعمل على حماية ضحايا العنف المنزلي والاتجار، وتكثيف الجهود لتدريب الموظفين القضائيين والمسؤولين عن إنفاذ القانون على قانون منع العنف المنزلي لضمان إجراء محاكمات فعالة بدلاً من اللجوء إلى الوساطة؛ وكفالة عدم اللجوء إلى الوساطة والآليات غير الرسمية إلا في الحالات غير الجنائية؛

(ح) تدريب المزيد من النساء على العمل مع ضحايا العنف والاتجار، وإنشاء مقرات آمنة للنساء ضحايا العنف والاتجار ووضع برامج لضمان تعافيهن وإعادة إدماجهن في المجتمع؛

(ط) تطبيق الأحكام ذات الصلة من القانون الجنائي عند تصوير النساء بصور حية، ولا سيما ضحايا الاعتداء والعنف الجنسيين؛

(ي) مواصلة إعداد الاستراتيجيات في مجالي التعليم الرسمي وغير الرسمي لرفع الوعي بحقوق المرأة ومكافحة القوالب النمطية الجنسانية التقليدية؛

(ك) نشر مشاريع القوانين علناً في مرحلة مبكرة لتيسير إجراء مشاورات مجدية بشأنها وضمان توافقها مع حقوق الإنسان؛

(ل) ضمان النشر الكامل للقانون المتعلق بالمظاهرات السلمية وتنفيذ الدليل الخاص بها، ودعمه ببرامج تدريب مناسبة للسلطات المحلية والمسؤولين عن إنفاذ القانون لضمان تنفيذ القانون تنفيذاً صحيحاً؛ والنظر في إمكانية إعداد مبادئ توجيهية مماثلة بشأن تطبيق القانون المتعلق بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية وقانون النقابات العمالية، وذلك بالتعاون مع الجهات صاحبة المصلحة، لضمان تطبيق القانون بما ينسجم مع التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان؛

(م) إعادة النظر في أحكام قانون العقوبات التي يمكن استخدامها لتقييد حرية التعبير وذلك لتحقيق قدر أكبر من التوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وعدم تجريم الجرائم، حسب الاقتضاء؛

(ن) اتخاذ خطوات لضمان تسوية المنازعات على الأراضي بسرعة وبصورة عادلة ونهائية والقيام بمحاولات لتوحيد وتعميم فرص حل المنازعات من أجل تقليل التكرار والقرارات المتضاربة من قبل الهيئات المختلفة؛

(س) في حالة المجتمعات التي يلزم ترحيلها من أماكن، ضمان اعتماد التخطيط الشمولي في إعادة التوطين، بما في ذلك النظر في المسائل المتعلقة بالغذاء والماء والعمل والتعليم والرعاية الصحية؛ واتخاذ الخطوات اللازمة لتوفير تدريب إضافي حسب الحاجة، ومنح حق الحصول على الغذاء والماء والطاقة، في الوقت الذي تعمل فيه المجتمعات على تطوير مهاراتها في مجالات الزراعة والصيد والانتفاع للوصول بها إلى مستوى الاستدامة؛

(ع) المطالبة بإجراء مشاورات أكثر جدوى مع المجتمعات المحلية قبل إعادة التوطين الإجباري وإنفاذ ذلك المطلب؛

(ف) الشروع، استناداً إلى التوصيات التي قدمها صاحب الولاية السابق (انظر A/HRC/18/46)، في برنامج لتعزيز استقلال السلطة القضائية على جميع مستويات

المحاكم، والفصل بين دور السلطة التنفيذية في سير عمل المحاكم وفي تدريب وانضباط أعضاء السلطة القضائية؛

(ص) ضمان عرض قائمة رسوم المحكمة علناً في جميع المحاكم، والتحقق من أي رسوم إضافية قد يفرضها الكَتَبَة بصورة مشروعة والتحقق منها وعرضها علناً أيضاً؛

(ق) بذل مزيد من الجهود الرامية إلى تسجيل القضايا مشفوعة بملخص لتعليلاتها والإبلاغ عنها بصورة منهجية؛

(ر) بذل مزيد من الجهود للحد من اللجوء إلى الاحتجاز السابق للمحاكمة من أجل تحقيق جملة أمور من بينها الحد من اكتظاظ السجون؛

(ش) النظر في إيجاد آليات لتيسير تسجيل جميع الناخبين الكمبوديين المؤهلين في الوقت المناسب وتصويتهم، بمن فيهم أولئك الذين لا مأوى لهم والمعوقون والذين أعيد توطينهم أو الذين يكونون في الاحتجاز السابق للمحاكمة والعمال المهاجرون داخلياً، مع الأخذ بعين الاعتبار الكمبوديين المهاجرين الموثقين أو غير الموثقين في الخارج، بما في ذلك في دول الآسيان الأخرى؛

(ت) إعداد جدول عمل لالتزامات تقديم التقارير بموجب المعاهدات التي تكون الدولة طرفاً فيها وتحديثه، مع الاستمرار في وضع استراتيجيات لإجراء مشاورات واسعة للاسترشاد بها في إعداد التقارير؛

(ث) المضي قدماً على وجه السرعة بإنشاء آلية وقائية وطنية مستقلة وفقاً للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب ونشر التقريرين الأخيرين للجنة الفرعية لمناهضة التعذيب للعلن؛

(خ) إبرام مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة لضمان استمرار عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحماية حقوق الإنسان في كمبوديا.